# نظام جديد للصحة العامة من أجل إفريقيا

## الحلول الإقليمية هي ما نحتاج إليه لكي نتجاوز الجائحة القادمة

**جون نكنغاسونغ**

الصورة: مُهداة من جون نكنغاسونغ

**نحن الآن في خضم** موجة ثالثة من جائحة كوفيد–١٩. والبلدان القادرة على الحصول على اللقاحات سجلت هبوطا في معدلات الإصابة بالمرض والوفيات. ولكن في إفريقيا، حيث لم يحصل على تطعيم تام سوى أقل من ٣٪ من السكان، يصل عدد الحالات الأسبوعية إلى مستويات قياسية. وحسب الوضع في ٣ نوفمبر ٢٠٢١، كانت هناك ٨,٥ مليون حالة إصابة مؤكدة وما يزيد على ٢١٨ حالة وفاة بمرض كوفيد–١٩ على مستوى القارة.

لقد أثقلت الجائحة كاهل النظم الصحية، واستأثرت بالموارد النادرة بعيدا عن تفادي الأوبئة المتزامنة والتعامل مع عبء المرض الثقيل بالفعل. ويرتبط هذا العبء بعوامل منها سرعة النمو السكاني، والأمراض المعدية وغير السارية، وارتفاع معدلات أمراض الأمومة، والتغيرات البيئية والمناخية والإيكولوجية. وتخوض إفريقيا هذه المعارك بنحو ٣ ملايين من العاملين في قطاع الرعاية الصحية — أي ٣ أطباء لكل ١٠ آلاف نسمة، مقارنة بنحو ٣٠ طبيبا في الأمريكتين وما يزيد على ٤٠ طبيبا في أوروبا.

### حلول محلية

إن تفشي فيروس إيبولا في غرب إفريقيا في الفترة من ٢٠١٤–٢٠١٦ قد علمنا دروسا عديدة. فمن الواضح أن القارة كانت في حاجة إلى نظم رقابة وحوكمة أقوى وإلى تحسين القدرات والإمكانات الوطنية للتعامل مع الجوائح — فضلا على تمويل يمكن التنبؤ به بشكل أكبر بكثير. ولكن التنسيق والتواصل والتعاون من خلال الاتحاد الأفريقي كانت مطلبا حيويا لتحقيق النجاح.

وقامت المراكز الإفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها بدور محوري في تنسيق استراتيجية استجابة الاتحاد الإفريقي على مستوى القارة أثناء الجائحة الحالية. وانطلقت الاستراتيجية بعد أقل من ستة أسابيع عقب أول حالة إصابة مؤكدة في القارة وأوجدت العديد من الآليات غير المسبوقة.

وبدأت في إبريل ٢٠٢٠ الشراكة عبر إفريقيا لتعجيل فحوص كوفيد–١٩ التي أطلقتها مفوضية الاتحاد الإفريقي ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في إفريقيا. ونتيجة لفجوة التطعيم، اعتمدت البلدان الإفريقية بشكل كبير على الفحوص لكي تتغلب على الفيروس. وبفضل هذه الشراكة، ارتفع عدد البلدان التي تمتلك القدرة على إجراء الفحوص من بلدين إلى ٤٣ بلدا في غضون ثلاثة أشهر. فتم شراء أكثر من ٩٠ مليون مجموعة من أدوات الفحص وتدريب آلاف العاملين في المختبرات.

وعقد الاتحاد الإفريقي علاقة شراكة مع مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في إفريقيا، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد بغرض إنشاء منصة للإمدادات الطبية. وتسهل هذه المنصة على الحكومات إيجاد معدات الحماية الشخصية الحيوية وشراءها حيث أصبحت بمثابة نافذة موحدة لعملية الشراء، مما حسن القوة التفاوضية لإفريقيا وفي الوقت نفسه دعم المُصنِّعين الأفارقة.

وأطلقت مفوضية الاتحاد الإفريقي ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في إفريقيا «منصة السفر الموثوقة» لتبسيط عملية التحقق من نتائج فحص كوفيد–١٩ والتوثيق العام للمسافرين. وفضلا على كوفيد–١٩، يمكن استخدام هذا النظام لأغراض منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وتأسس الصندوق الاستئماني الإفريقي لاقتناء اللقاحات ليكمل مبادرات مثل «كوفاكس» — وهي آلية عالمية لاقتسام المخاطر تهدف إلى تجميع المشتريات وضمان العدالة في توزيع لقاحات كوفيد–١٩. وقد وفر هذا الصندوق الاستئماني جرعات كافية من اللقاح لتغطية ثلث سكان إفريقيا.

## الحجة المؤيدة لترسيخ التوجه الإقليمي

يتضح من الأمثلة المذكورة أن للمؤسسات الإقليمية دورا مهما يتجاوز مساندة البلدان. ففي استطاعتها أن تبتكر وأن تساعد على تطويع الاستجابات حسب الاحتياجات الإقليمية، وهي قريبة بقدر كاف من صناع القرارات مما يضمن كسب التأييد السياسي اللازمً — وكلها عناصر مهمة للنجاح.

إن عملنا في مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في إفريقيا يسترشد بالحاجة إلى نظام جديد للصحة العامة في إفريقيا والتركيز على خمسة مجالات أساسية من أجل الأمن الصحي للقارة على المدى المتوسط والطويل:

- **مؤسسات إقليمية قوية** لتوجيه الأولويات، وتنسيق السياسات والبرامج، ودفع عمليات وضع المعايير ومراقبة الأمراض،
- **الإنتاج المحلي للقاحات ووسائل العلاج والتشخيص** لتخفيض تكاليف المشتريات وزيادة سرعة الاستجابة،
- **الاستثمار في العاملين في مجال الصحة العامة وفي برامج القيادة**،
- **علاقات شراكة قوية رفيعة المستوى**، بما فيها العلاقات بين المانحين والحكومات وبين القطاع العام والقطاع الخاص ومع مؤسسات الصحة العامة،
- **إعطاء دور أكبر للمنظمات الإقليمية في إرساء أسس حسن ممارسة الصلاحيات في التصدي للجائحة**، عن طريق إضفاء الصبغة اللامركزية على المؤسسات ومن خلال الممثلين الإقليميين في الهيئات الرئيسية لضمان مراعاة الخصائص والاحتياجات المحددة لكل منطقة عند التخطيط للآليات المركزية مثل نظم الرقابة.

وهذا النظام الجديد للصحة العامة يقتضي زيادة الوضوح بشأن التمويل طويل المدى. فالتمويل اللازم لمعاهد الصحة العامة الوطنية يختلف تماما حسب الحجم والمهمة والبلد، ولكن يلزم كبداية توفير ميزانية بقيمة ٢٠ مليون دولار على الأقل. والأهم من ذلك، سوف تكون هناك حاجة إلى عشرات المليارات من الدولارات لتدريب أطقم التمريض والأطباء وعلماء الأوبئة وغيرهم من العاملين في قطاع الرعاية الصحية. فتصنيع اللقاحات وتوفير وسائل التشخيص والعلاجات على مستوى القارة سوف يقتضي كذلك تنفيذ استثمارات في بداية الفترة في البنية التحتية والمواد والموظفين.

ولا تتضمن هذه الحسابات الاحتياجات التمويلية الإضافية المحددة على مستوى عالمي. على سبيل المثال، الدعم لصالح المؤسسات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية، والحصول على اللقاحات ووسائل التشخيص، ونظم الرقابة والإنذار العالمية، وسرعة زيادة التمويل لأنشطة الاستجابة (المبكرة).

وبينما ينبغي توفير مزيد من التمويل المحلي، فلن يكون هذا التمويل كافيا لتلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل وكثير من البلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط، ليس في المستقبل القريب على أقل تقدير. ويجب تعزيزه بخيارات تمويل مواتية، تدعمها علاقات شراكة واستثمارات قوية للاستعداد للجوائح ومواجهتها، ويدعمها صندوق يستطيع أن يسدد طفرة المصروفات عند الحاجة.

**على المؤسسات الإقليمية القيام بدور مهم يتجاوز مجرد مساندة البلدان.**

وقد أوصى بإنشاء صندوق عالمي كلٌ من الفريق المستقل للاستعداد والاستجابة للجوائح، والهيئة المستقلة رفيعة المستوى لتمويل المشاعات العالمية والمعنية بالاستعداد والاستجابة للجوائح التابعة لمجموعة العشرين. وتشير تقديرات الهيئة التابعة لمجموعة العشرين إلى أن تكلفة هذا الصندوق ستبلغ ٧٥ مليار دولار على مدار الخمس سنوات القادمة لسد الفجوات في منع تفشي الجوائح والاستعداد لمواجهتها.

## نظم صحية تركز على الإنسان

إن استمرار تهديدات كوفيد–١٩، وجهود إعادة بناء ما خسرناه على مدار العام ونصف الماضي، ومهمة ضمان التعامل مع الجائحة القادمة بشكل أكثر فعالية، كلها أمور تقتضي إعادة التفكير في أسس منهجنا في التعامل مع الصحة العامة العالمية. نحن في حاجة إلى نظم صحية تركز على البشر وتشمل الجميع. ويبدأ تحقيق العدالة بإضفاء الطبيعة الإقليمية على النظم الصحية حتى تتوافر لهذه المناطق الإمكانات والقدرات التي تتيح لها الاستجابة إذا وقعت في أزمة.

لقد علمتنا مأساة جائحة كوفيد–١٩ دروسا مهمة لا يسعنا أن نتجاهلها. وإذا أخذنا تلك الدروس التي تعلمناها وترجمناها إلى نظام جديد للصحة العامة، سنستطيع أن نقلل آثار الجوائح مستقبلا على حياتنا ومصادر أرزاقنا. FD

**جون نكنغاسونغ** مدير مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في إفريقيا.